ومن الخرافات في الشرق ان السفر يوم السبت خير ومنهُ المثل الدارج في الشام "حجر السبت مطرحهُ" اي ان المسافر يوم السبت يأوب الى بلدهِ بالسلامة . وتفصيل الملابس يوم الثلاثاء والخميس يتذر بتفصيل الكفن قريباً فلذلك يتشاءمون من خياطة الملابس فيهما

ومن التعاويذ والرقى فيهِ تعليق النعال والخرز الزرقاء والبيض هذا عدا ما لهُ علاقة بالدين مثل الثوب والقدحيرة وما اشبه مما هو معروف وشائع في كل زمان ومكان

وخرافات العرب في هذا الباب اكثر من ان تذكر وهم ينسبون بعضها الى ائمتهم وكبرائهم. ومن ذلك الابيات المنسوبة الى الامام علي وهي

لنعم اليوم يوم السبت حقاً لصيد ان اردت بلا امتراء
وفي الاحد البقاء لان فيهِ ابتداء الله في خلق السماء
وفي الاثنين ان سافرت فيهِ تؤوب بالنجح فيهِ والنجاء
وان ترد الحجامة فالثلاثا ففي ساعاتهِ هرق الدماء
وان شرب امرؤ يوماً دواء فنعم اليوم يوم الاربعاء
وفي يوم الخميس قضاء حاجٍ فان الله يأذن بالقضاء
ويوم الجمعة التزويج فيهِ سروراً للرجال وللنساء
وهذا العلم لم يعلمهُ الا نبيٌّ او وصي الانبياء

احوال القطر المالية

مَن يمعن نظرهُ في مذكرة المستر روسن التي وردت في تقرير اللورد كرومر ونشرناها في الجزء الخامس من المقتطف يجد ان كاتبها اضاف النقود الواردة الى البضائع الواردة والنقود الصادرة الى الحاصلات الصادرة . وعندنا ان اضافة النقود على هذه الصورة توهم غير الواقع لان جانباً كبيراً من النقود الواردة أتى بيد ليدين في القطر فلا هو وفاء دين لنا ولا هو ثمن حاصلاتنا . ويجب اهمال النقود مطلقاً سواء كانت صادرة او واردة . نعم لو كان الذهب يستخرج من مناجم القطر المصري ويسك فيهِ ثم يرسل منهُ لوجب ان يحسب لهُ حساب اما في الحال الحاضرة فكل ما يصدر من القطر المصري حقيقة هو القطن والذرة والسكر والفول وما اشبه فهذه هي الصادرات ويأتينا بدلاً منها المنسوجات المختلفة والتبغ والفحم والالات والادوات والاشربة وما اشبه مما تراهُ مسطوراً في باب الواردات

وعلى اهالي هذا القطر ان يدفعوا ثمن الواردات التي ترد الى بلادهم وان يدفعوا ايضاً فائدة ديونهم واقساطها وفائدة ديون حكومتهم واقساطها. وهم يدفعون ذلك من ثمن صادرات بلادهم ومن النقود التي يصرفها في بلادهم السيّاح وغيرهم كما سيجيء. والاول هو الذي عليهم والثاني هو الذي لهم . فاذا زاد الذي لهم على الذي عليهم فهم في سعة وكسب كالصانع الذي يزيد دخلهُ على نفقاتهِ واذا نقص الذي لهم عن الذي عليهم فهم في فقر وخسارة كالصانع الذي ينقص دخلهُ عن نفقاتهِ

والذي كان على اهالي هذا القطر في العام الماضي بلغ نحو ٢٨ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات هكذا

٢١ ٥٦٤ ٠٠٠	ثمن البضائع الواردة
٣ ٣٧٨ ٠٠٠	فائدة دين الحكومة
٣ ٥٩٧ ٦٤٤	فائدة دين الاهالي والقسط السنوي
٢٨ ٥٣٩ ٦٤٤	

اما البضائع الواردة فالعمدة في تقدير ثمنها على تقرير الجمارك المصرية وهو ان اخطأ فخطأهُ في جانب القلّة لا في جانب الكثيرة لانهُ لا يحتمل ان يقدّر التاجر ثمن بضاعتهِ اكثر من ثمنها الحقيقي بل المحتمل انهُ يقدّرهُ باقل من الثمن الحقيقي . وكذلك فائدة دين الحكومة معروف بالضبط التام وقد طُرحت منهُ فائدة السندات التي عند الحكومة. بقي الامر الثالث وهو فائدة دين الاهالي وهو غير محقّق الّا ان اللورد كرومر ذكر في تقريرهِ ان البنوك العادية تمتلك الآن نحو ٢٦ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات وبنوك الرهنيات تمتلك اكثر من ٣٢ مليوناً ونصف مليون والجملة ٥٩ مليوناً ومعلوم ان اكثر هذه الاموال الاوربيين وربحها لهم والغالب ان بنوك الرهون تفرغ من النقود في مثل هذا الوقت من السنة لان الاهالي يستدينون كل اموالها ولذلك لا نظن اننا نبعد عن الحقيقة كثيراً اذا قلنا ان ديون الاهالي للبنوك تبلغ الآن اربعين مليوناً من الجنيهات وهي لحاملي الاسهم والسندات من اهالي اوربا واميركا . والفائدة التي يدفعها اهالي القطر تختلف من ٥ في المئة الى ٩ ولا يبعد ان يصل منها الى اصحاب الاموال ٤ في المئة على الاقل وما بقي ينفق في هذا القطر للعمال ونحوهم . فاذا فرضنا ان الفائدة ٤ في المئة لا غير وان استهلاك الدين على ١٥ سنة فالقسط السنوي من فائدة ورأس مال يبلغ ٣٥٩٧٦٤٤ اي ثلاثة ملايين ونحو ٦٠٠ الف جنيه

هذا ما طُلب من القطر المصري في العام الماضي والمرجح ان ما يطلب منهُ هذا العام يزيد عما طُلب منهُ في العام الماضي لان قيمة الواردات زادت حتى آخر ابريل الماضي اكثر من نصف مليون جنيه فاذا استمرَّت الزيادة على هذا المنوال فلا يبعد ان تبلغ في آخر السنة مليون جنيه او اكثر . وفوائد الدَّين والاقساط تبقى على حالها او تزيد ولذلك فما يطلب من القطر المصري في عامنا هذا لا يقل عن ٢٩ مليونًا ونصف من الجنيهات المصرية

اما ما طلب لهُ في العام الماضي فثمن كل الصادرات وهو ٢٠٦٧٨٠٠٠ جنيه وقد اضاف المستر روسن الى ذلك نحو ١٥ في المئة مقابل العشرة في المئة التي تطرح في الجمارك المصرية وقت تقدير ثمن الصادرات ومقابل الزيادة التي تضاف الى ثمنها وقت بيعها في اوربا وجملة الاضافة ٣ ملايين و ١٠٢٠٠٠٠ جنيه واضاف ايضاً نفقات السياح في هذا القطر ونفقات جيش الاحتلال وشركة قنال السويس والسفن المارة بالثغور المصرية والربح من سك النقود الفضية كما ترى في هذا الجدول

٢٠٦٧٨٠٠٠	قيمة الصادرات حسب تقدير الجمارك المصرية
٣١٠٣٠٠٠	اضافة ١٥ في المئة
١٠٠٠٠٠٠	نفقات السياح
٣١٠٠٠٠	نفقات جيش الاحتلال
٤٢٠٠٠٠	نفقات شركة قنال السويس
٥٠٠٠٠٠	نفقات السفن في الثغور المصرية
١٤٠٠٠٠	الربح من سك نقود الفضة
٢٦١٥٠٠٠٠	

هذا مجموع ما حق للقطر المصري في العام الماضي ثمن صادراته وكل ما انفقهُ السياح وغيرهم فيهِ ثمن مأكل ومشرب الخ . ويحتمل ان يكون تجارهُ قد ربحوا في بورصات اوربا واميركا ولكن الذين يعتمد على قولهم منهم يؤكدون ان الربح ليس اكثر من الخسارة فقد ربح البعض وخسر البعض الآخر والارباح والخسائر متكافئة . وربح اهالي القطر ارباحًا اخرى من زيادة اثمان املاكهم فاذا باعوا املاكهم الآن فالثمن الذي يُعطَونهُ اكثر كثيرًا من الثمن الذي كان يمكن ان يعطوهُ منذ خمس سنوات ولكن هذا الربح اسمي لا يزيد بهِ الدخل زيادة حقيقية . وربحوا ايضاً مما أُصلح من الاطيان او حوّل من الري الشتوي

الى الصيف وهو ربح حقيقي لا شبهة فيهِ وسيجنون ربحاً في المستقبل القريب. والقسط الذي اوفوهُ من ديونهم صار ملكاً لهم فان كانوا قد اوفوا جزءاً من خمسة عشر جزءاً من الدين فهو مقدار كبير جدًّا لا يستخف بهِ ولكنهم لا ينجون من وطأة هذا الدين الاَّ بعد خمس عشرة سنة والمرجح انهُ لا ينقص في غضون هذه المدة بل يزيد كثيرًا لان من عادة الناس اذا سهلت عليهم ابواب الدين ان يستدينوا وقت الشدَّة ولا يوفوا وقت الرخاء والبلاد الزراعية تنقلب عليها السنون فتجود حاصلاتها مرة ولا تجود اخرى فان جادت او غلا ثمنها زاد اصحابها في نفقاتهم واذا انحلت او رخص ثمنها استدانوا ما يسدُّ العجز ولذلك لا نرى رأي القائلين بانشاء البنوك الزراعية وتسهيل الدين على الناس ولا نحسب ان ذلك يعود عليهم بالنفع لخيرًا. والنجاة من المرابين تكاد تكون وهمية وهذا موضوع آخر لا محل للاسهاب فيهِ الآن

وقد زادت قيمة الصادرات هذا العام الى آخر ابريل الماضي نحو مليوني جنيه و يظهر لنا انها ستزيد ايضاً بسبب غلاء سعر القطن. نعم ان المتأخرات منهُ الآن في الاسكندرية اقل كثيرًا مما كانت في العام الماضي ولكن السعر المقطوع الآن للموسم المقبل يزيد عن السعر الذي كان مقطوعاً في العام الماضي للموسم الماضي وعليهِ لا يبعد ان تبلغ الزيادة في قيمة الصادرات في آخر العام اربعة ملايين من الجنيهات

وخلاصة ما تقدم ان ما طُلب من القطر المصري في العام الماضي بلغ ٢٨ مليونًا و ٥٤٠ الفًا من الجنيهات وما طُلب لهُ بلغ ٢٦ مليونًا و ١٤٠ الفًا لا غير فانكسر عليهِ مليونان و ٤٠٠ الف جنيه ولا عبرة بما ورد اليهِ وبما صدر منهُ من النقود

والمرجح ان ما يطلب منهُ في عامنا الحاضر يبلغ ٢٩ مليونًا ونصف مليون وما يطلب لهُ يبلغ ثلاثين مليونًا فاذا تمَّ ذلك اوفى القطر في عامنا هذا نصف مليون مما انكسر عليهِ في العام الماضي وبقي لهُ ربح آخر من الاطيان التي أُصلحت وسيزيد ربحها ومن الديون التي اوفى قسطًا منها فصار ملكاً لهُ. ولو بقيت قيمة الصادرات هذا العام كما كانت في العام الماضي لكانت العاقبة وخيمة جدًّا

والذين يبدهم اصلاح هذا القطر حريصون جدًّا على جلب ما ينفعهُ ودفع ما يضرُّهُ وقد تكللت اعمالهم بالنجاح حتى الآن وهي سائرة في خطة واحدة ولذلك نثق انهم يبذلون غاية الجهد في دفع كل ما في الامكان دفعهُ من المضار وجلب كل ما في الامكان جلبهُ من المنافع